Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

الملف النووي الايراني واثره على العلاقات الايرانية الامريكية

عيسى نصر صالحين
essa.salheen@sabu.edu.ly
علي عبدالله عمر التائب
ali.altayeb@sabu.edu.ly
جامعة صبراتة / كلية الموارد البشرية زلطن – قسم السياسات العامة

تاريخ الاستلام:2026/01/19 –تاريخ المراجعة: 2026/02/16– تاريخ القبول: 2026/02/26– تاريخ للنشر: 27/ 03/ 2026

الملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقات الإيرانية–الأمريكية في سياق الملف النووي الإيراني، الذي يُعد من القضايا المركزية في السياسة الدولية ، وتركز الدراسة على تأثيرات البرنامج النووي الإيراني على ديناميكيات العلاقات الثنائية بين البلدين، مع التركيز على التوترات المتزايدة التي نتجت عن السعي الإيراني للحصول على الطاقة النووية ، ومنذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، كانت إيران مصدرًا رئيسيًا للقلق الأمني الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، حيث ترى الولايات المتحدة في طموحات إيران النووية تهديدًا للأمن الإقليمي والدولي.

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الاتفاق النووي على تحسين أو تعقيد العلاقات بين البلدين، إلى جانب دراسة دور العقوبات الأمريكية في التأثير على الاقتصاد الإيراني وسياستها الداخلية ، كما تسلط الدراسة الضوء على موقف القوى الكبرى الأخرى مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، والتي كان لها تأثير كبير في دعم أو معارضة سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران.

تعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام المنهج التاريخي لفهم تطور العلاقات الإيرانية–الأمريكية عبر الزمن ، كما سيتم تطبيق المنهج المقارن لمقارنة تطورات العلاقات بين البلدين في فترات مختلفة ، وأدوات الدراسة تتضمن المراجعة الأدبية للبحوث السابقة، التحليل الوثائقي للاتفاقيات الرسمية، وتقارير المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

خلصت الدراسة إلى أن البرنامج النووي الإيراني كان له دور كبير في تصعيد التوترات السياسية بين إيران والولايات المتحدة، مما أسهم في توسيع الخلافات بينهما. كما بينت النتائج أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الإيراني، مما منح الولايات المتحدة مزيدًا من النفوذ في المفاوضات ، كما أدى انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي إلى تجدد التوترات مع إيران، التي ردت بتجاوز التزاماتها النووية.

الكلمات المفتاحية : الملف النووي الإيراني – العلاقات الإيرانية–الأمريكية – الاتفاق النووي الإيراني – الأسلحة النووية

Abstract

This study examines Iranian-American relations in the context of the Iranian nuclear issue, a central issue in international politics. It focuses on the impact of the Iranian nuclear program on the dynamics of bilateral relations between the two countries, with an emphasis on the growing tensions resulting from Iran's pursuit of nuclear energy. Since the Islamic Revolution in Iran in 1979, Iran has been a major source of American security concern in the Middle East, as the United States views Iran's nuclear ambitions as a threat to regional and international security.

The study aims to analyze the impact of the nuclear agreement on improving or complicating relations between the two countries, in addition to examining the role of US sanctions in affecting the Iranian economy and domestic politics. It also sheds light on the positions of other major powers, such as Russia, China, and the European Union, which have had a significant influence in supporting or opposing US policy toward Iran. The study methodology is based on a descriptive and analytical approach, employing a historical approach to understand the evolution of Iranian-American relations over time. A comparative approach will also be applied to compare developments in relations between the two countries at different periods. The study tools include a literature review of previous research, a documentary analysis of official agreements, and reports from international organizations such as the United Nations and the International Atomic Energy Agency (IAEA).

The study concludes that the Iranian nuclear program played a significant role in escalating political tensions between Iran and the United States, contributing to the widening of the differences between them. The results also show that US economic sanctions had a significant impact on the Iranian economy, giving the United States greater leverage in negotiations. The US withdrawal from the nuclear agreement also led to renewed tensions with Iran, which responded by violating its nuclear obligations.

Keywords: Iranian nuclear file - Iranian-American relations - Iranian nuclear agreement - nuclear weapons

مقدمة الدراسة

تُعدّ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهورية إيران الإسلامية عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الخليج العربي والشرق الأوسط عمومًا ، فلدى الولايات المتحدة مصالح إقليمية مهمة في الأمن الإقليمي، واستقرار سوق النفط، وإدارة تدفق الطاقة، وكلها تُسهم في تحقيق هذا الهدف ، وتتبنى الولايات المتحدة نهجًا حذرًا تجاه إيران، إيمانًا منها بأن قوتها العسكرية وتطلعاتها الجيوسياسية تُمثل خطرًا جسيمًا على أهدافها الإقليمية.[1]

تُظهر محاولات إيران المستمرة لتطوير قدراتها النووية رغبتها في أن تُصبح قوة إقليمية ذات نفوذ واسع في الشرق الأوسط بأكمله ، وظلت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران ثابتة على الرغم من سقوط الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات واستمرار بُعد التهديد الشيوعي ، ولمعالجة هذه القضية والحد من تأثير إيران على المصالح الأمريكية في المنطقة وحلفائها، اضطرت واشنطن إلى تطبيق سياساتها وقيمها الخاصة ، وظلت إيران تُشكل تهديدًا خطيرًا للولايات المتحدة.

تُعدّ المشكلة النووية الإيرانية من أكثر المواضيع شيوعًا التي أثارت جدلًا في السياسة العالمية ، تماشياً مع التزاماتها الدولية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) المتفق عليها عام ٢٠١٥، حيث تُصرّ إيران باستمرار على أن برنامجها النووي سليم ويهدف فقط إلى تلبية احتياجاتها من الطاقة ، ولكن حكومة الولايات المتحدة اتخذت موقفاً مختلفاً تماماً، لا سيما في عهد الرئيس ترامب ، فقد اعتبرت البرنامج النووي الإيراني خطراً على الأمن الإقليمي والعالمي، وليس أكثر من واجهة لطموحات إيران النووية.

بعد انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي في مايو ٢٠١٨، أصبحت المشكلة النووية الإيرانية موضوع نقاش أكثر سخونة ، ومع ازدادت التوترات بين البلدين نتيجة لهذا الانسحاب وما تلاه من تطبيق عقوبات اقتصادية قاسية على إيران ، تراجعت إيران عن تعهداتها النووية رداً على هذا التصعيد، واستأنفت تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز الحد المسموح به في اتفاق فيينا، ورفضت بشدة الدخول في أي محادثات طالما ظلت العقوبات سارية.

[1] Hill.Christopher (2003) The Changing Politics of Foreign Policy) Hampshire, UK:Palgrave Macmillan, p.466.

يجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تتبنى نهجًا مزدوجًا تجاه انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما ينعكس في موقفها من البرنامج النووي الإيراني ، فبينما تتجاهل واشنطن البرنامج النووي الإسرائيلي وتعارضه بشدة ، ويُعد هذا التوجه المزدوج أحد الأسباب الرئيسية لتصاعد التوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية.[1]

شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران توترا منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ ، وفي أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عندما أنكرت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش أي اتصال مباشر مع طهران، ازداد التوتر ، كما تبنت إدارة الرئيس باراك أوباما موقفًا أكثر مرونة تجاه إيران، ساعيةً إلى الحصول على اتفاق دولي لتشديد العقوبات عليها، مع التأكيد على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي.

أدت جهود إدارة أوباما لتحسين العلاقات بين واشنطن وطهران إلى توقيع الاتفاق النووي في 14 يوليو 2015، والذي حرر الأصول الإيرانية المحتجزة وأنهى العقوبات الغربية المفروضة على إيران ، إلا أن انسحاب ترامب من الاتفاق النووي عام 2018 أعاد العلاقات إلى نقطة الصفر، مما يعني أن هذا التحسن في العلاقات لم يستمر طويلاً بعد توليه منصبه ، ولذلك فإن التغييرات في السياسة الأمريكية تجاه إيران لها تأثير مباشر على علاقات البلدين ، وقد أثرت هذه الخيارات على استقرار المنطقة، وأثارت جدلاً حول قدرة الاتفاقات الدولية على الصمود في وجه الصعوبات الجيوسياسية.[2]

مشكلة الدراسة

شهدت العلاقات الإيرانية–الأمريكية تحولًا ملحوظًا في العقود الأخيرة ، وكان للملف النووي الإيراني دور محوري في تشكيل هذه التحولات ، ومنذ أن بدأ البرنامج النووي الإيراني في جذب الأنظار الدولية ، أصبحت الولايات المتحدة القوة الرئيسية التي تتبنى سياسة الضغط والمواجهة تجاه إيران ، لا سيما من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية ، حيث سعت إيران إلى تطوير برنامجها النووي كجزء من طموحاتها الإقليمية والدولية ، مما أدى إلى تصعيد التوترات بين الطرفين وأدى إلى تدخلات من أطراف دولية أخرى.

تكمن مشكلة الدراسة في تحليل تأثير تطورات الملف النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية–الأمريكية ، حيث يُتوقع أن يكون لهذا الملف دور محوري في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية وتغيير ديناميكيات القوة والنفوذ بين القوى الكبرى ، فعلى الرغم من الاتفاق النووي (JCPOA) الذي تم التوصل إليه في عام 2015م ، إلا أن انسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق في عام 2018م قد خلق نقطة تحول كبيرة ، مما زاد من تعقيد العلاقات بين البلدين وأدى إلى تصعيد الأزمات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

السؤال الرئيسي: كيف يؤثر تطور الملف النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية–الأمريكية، وما هي التوقعات المستقبلية لهذه العلاقات في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها النظام الدولي؟

أهداف الدراسة

1. تحليل تأثير الملف النووي الإيراني على ديناميكيات العلاقات الثنائية بين إيران والولايات المتحدة.
2. استكشاف تأثير الاتفاق النووي (JCPOA) على تحسين أو تعقيد العلاقات بين إيران والولايات المتحدة.
3. دراسة دور العقوبات الاقتصادية الأمريكية في التأثير على الاقتصاد الإيراني وعلى سياسات الحكومة الإيرانية.
4. تحليل مواقف القوى الكبرى الأخرى (روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي) في دعم أو معارضة سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران.

[1] قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، ص ٢-٣ .

[2] الرشدان عبد الفتاح اورنا الخماش (2017م) تركيا والبرنامج النووي الإيراني وحدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016) المركز العربي للدراسات والأبحاث ، ص 67 .

5. دراسة تأثير الملف النووي الإيراني على الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
6. تحليل دور الملف النووي الإيراني في التأثير على العلاقات الإيرانية مع الدول الإقليمية الكبرى.
7. استشراف السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإيرانية–الأمريكية في ظل تطورات الملف النووي الإيراني.
8. تحليل التأثيرات المحتملة للملف النووي الإيراني على التوازنات الإقليمية والدولية في النظام الدولي.

تساؤلات الدراسة

1. كيف أثرت بداية تطوير البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية–الأمريكية في العقدين الأخيرين؟
2. ما هو تأثير اتفاقية إيران النووية (JCPOA) في عام 2015 على التحولات السياسية بين إيران والولايات المتحدة؟
3. كيف أثرت سياسة العقوبات الأمريكية على إيران في تعزيز أو تقليص النفوذ الأمريكي في المنطقة؟
4. ما هي العوامل التي جعلت الولايات المتحدة تُقرر الانسحاب من الاتفاق النووي في 2018، وما هي الآثار التي ترتبت على هذا القرار على العلاقة مع إيران؟
5. كيف تؤثر مواقف القوى الكبرى مثل روسيا والصين في المفاوضات الدولية بشأن الملف النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية–الأمريكية؟
6. ما هو تأثير الملف النووي الإيراني على الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في علاقتها مع حلفائها الإقليميين؟
7. كيف يمكن للملف النووي الإيراني أن يؤثر على العلاقات الإيرانية–الأمريكية في المستقبل في ظل تغير السياسات الداخلية في كلا البلدين؟
8. ما هو الدور الذي يلعبه الملف النووي الإيراني في إعادة تشكيل توازن القوى الإقليمي والدولي في النظام الدولي؟

أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة في فهم التفاعلات المعقدة بين الدول الكبرى في المنطقة ، خصوصًا في ظل ما يترتب على هذا الملف من تأثيرات سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة ، حيث تتخذ هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول قضية محورية في السياسة الدولية ترتبط بشكل وثيق بتوازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط ، حيث أن العلاقات الإيرانية–الأمريكية هي واحدة من أكثر العلاقات الدولية تعقيدًا وتوترًا في العقدين الأخيرين.

يعد الملف النووي الإيراني من القضايا ذات الأبعاد متعددة الجوانب التي تؤثر في استراتيجيات الدول الكبرى وأمنها القومي، وليس فقط في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ، ومن خلال دراسة هذا الملف تتضح لنا كيفية تفاعل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية في السياق الدولي، وكيفية تأثير هذه التفاعلات على الأمن الإقليمي والعالمي ، فتاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران شهد تطورات كبيرة منذ الثورة الإيرانية في عام 1979، وكان الملف النووي الإيراني أحد المحاور الرئيسة لهذا التطور ، ومن ثم فإن دراسة كيفية تأثير هذا الملف على العلاقات بين البلدين من شأنه أن يساهم في فهم أعمق لكيفية تغير التوازنات الدولية والإقليمية في ظل الأزمات النووية.

كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تركز على تحليل دور القوى الكبرى الأخرى مثل روسيا والصين في التأثير على العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ، وعلى الرغم من أن النزاع النووي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بإيران والولايات المتحدة ، إلا أن اللاعبين الدوليين الآخرين مثل روسيا والصين يمكنهم تغيير مسار الأحداث بشكل كبير ، وتتبنى هذه الدول مواقف متنوعة قد تدعم أو تعارض السياسات الأمريكية تجاه إيران ، مما يزيد من تعقيد الملف النووي ويؤثر على تفاعلات القوى

الكبرى في الساحة الدولية ، وبالتالي فإن دراسة دور هذه القوى في المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني تعزز الفهم حول كيفية تأثير التحالفات الدولية على السياسة الأمريكية والإيرانية.

تساهم هذه الدراسة في تعزيز النقاش حول استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك فهم التحديات التي يواجهها العالم في التعامل مع قضايا الانتشار النووي ، في وقت تعزز فيه بعض الدول استراتيجياتها في تطوير القدرات النووية ، يصبح من الضروري دراسة كيفية استخدام الأدوات الدبلوماسية لحل النزاعات النووية وتجنب التصعيد العسكري ،فالتوترات التي نشأت بسبب الملف النووي الإيراني تمثل حالة نموذجية يمكن الاستفادة منها في وضع استراتيجيات جديدة للحد من انتشار الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم.

تعتبر هذه الدراسة مرجعًا قيمًا لصناع القرار في الولايات المتحدة وإيران، بالإضافة إلى المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والأمم المتحدة ، وذلك من خلال تحليل العلاقات الإيرانية–الأمريكية في إطار الملف النووي، كما تساهم الدراسة في تقديم حلول دبلوماسية عملية للتعامل مع هذه القضية المعقدة ، كما يمكن أن تكون الدراسة مرجعًا هامًا للمجتمع الأكاديمي والبحثي، خاصة في مجالات العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، والأمن النووي.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يُتوقع أن يكون البرنامج النووي الإيراني قد أسهم بشكل كبير في تصعيد التوترات السياسية والاقتصادية بين إيران والولايات المتحدة.

الفرضية الثانية: من المحتمل أن اتفاق إيران النووي (JCPOA) قد أسهم في تحسين العلاقات الإيرانية–الأمريكية بشكل مؤقت، إلا أنه لم يتمكن من إنهاء التوترات بشكل دائم.

الفرضية الثالثة: يُحتمل أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في 2018 قد أدى إلى تصعيد التوترات وزيادة العداء بين إيران والولايات المتحدة.

الفرضية الرابعة: يُتوقع أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران قد ساهمت في إضعاف الاقتصاد الإيراني وأثرت بشكل كبير على علاقات إيران مع الدول الكبرى الأخرى.

الفرضية الخامسة: يُحتمل أن يكون للملف النووي الإيراني تأثير كبير على استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

الفرضية السادسة: من المرجح أن تدخل القوى الكبرى مثل روسيا والصين في الملف النووي الإيراني قد ساهم في خلق معادلات سياسية جديدة تؤثر بشكل غير مباشر على العلاقات الإيرانية–الأمريكية.

الفرضية السابعة: من المحتمل أن التغيرات السياسية الداخلية في كل من إيران والولايات المتحدة قد أثرت على العلاقات الثنائية بين البلدين في إطار الملف النووي الإيراني.

الفرضية الثامنة: يُتوقع أن يكون الملف النووي الإيراني عاملاً حاسمًا في تشكيل مستقبل توازن القوى في النظام الدولي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

الاطـار النظـرى

المبحث الأول: الملف النووي الإيراني

يعد الملف النووي الإيراني من أبرز القضايا التي شكلت محور التوترات والتحديات في السياسة الدولية، حيث له تأثيرات واسعة النطاق على العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ، بالإضافة إلى تأثيره على توازن القوى الإقليمي والدولي ، ومنذ أن بدأت إيران في السبعينات البحث عن إمكانية استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، مرورًا بتطورات هذا الملف بعد الثورة الإيرانية عام 1979، وصولًا إلى التحديات المستمرة التي يواجهها البرنامج النووي الإيراني في العقود الأخيرة، حيث

أصبح هذا الملف قضية حاسمة في العلاقات الدولية ، وتداخلت فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية بشكل معقد ، مما جعله يتصدر قائمة القضايا الأكثر إثارة للجدل على الساحة الدولية.

بدأت إيران في السبعينات بتنفيذ أولى خطواتها نحو تطوير الطاقة النووية تحت حكم الشاه ، حيث كانت تهدف إلى تطوير بنية تحتية للطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة في إطار خططها التنموية الطموحة ، ولكن مع قيام الثورة الإيرانية عام 1979 وتولي نظام آية الله الخميني السلطة ، تغيرت التوجهات السياسية تجاه البرنامج النووي ، حيث بدأ النظام الإيراني الجديد في تبني سياسة مستقلة في العديد من المجالات ، بما في ذلك البرنامج النووي ، وكان للبرنامج النووي الإيراني دور محوري في التأكيد على استقلالية إيران من حيث قدرتها على الاستفادة من تقنيات الطاقة النووية ، وهو ما شكل تهديدًا متزايدًا بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية.

بعد الثورة شهدت العلاقات بين إيران والغرب بشكل عام ، والولايات المتحدة بشكل خاص، حالة من التوتر المستمر نتيجة لعدة عوامل أبرزها أزمة الرهائن الأمريكية في طهران عام 1979 ، ومع استمرار التصعيد في العلاقات ، بدأ المجتمع الدولي يشكك في نوايا إيران الحقيقية وراء تطوير برنامجها النووي ، معتبرًا أن هذا البرنامج قد يكون له أهداف غير سلمية ، وهو ما خلق تحديًا كبيرًا للسياسة الأمريكية في المنطقة.

في التسعينات من القرن العشرين، ومع تزايد المخاوف من انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون في فرض عقوبات اقتصادية على إيران لوقف تقدمها في المجال النووي، حيث كانت إيران تحت ضغط دولي شديد لتقليص أنشطتها النووية ، ومع بداية الألفية الجديدة ، ومع تنامي القدرات النووية الإيرانية ، بدأ العالم يعي أكثر فأكثر أهمية الملف النووي الإيراني في التوازنات الأمنية الإقليمية والدولية ، وتزايدت الضغوط على إيران من قبل الدول الكبرى.

من أهم التطورات التي أثرت بشكل كبير على العلاقات بين إيران والولايات المتحدة كانت المفاوضات النووية التي أسفرت في النهاية عن توقيع اتفاقية العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) في عام 2015، والتي كانت بمثابة مرحلة جديدة في محاولات الحد من انتشار الأسلحة النووية الإيرانية ، وكان الاتفاق النووي بمثابة تسوية دبلوماسية من شأنها أن تُخفف العقوبات المفروضة على إيران مقابل التزامها بعدم السعي لتطوير سلاح نووي ، حيث شهدت هذه التسوية العديد من التحديات والتقلبات ، ما بين التفاهمات السياسية على الساحة الدولية ، والتي غالبًا ما كانت تدور حول تزايد المخاوف من إمكانية إيران استخدام البرنامج النووي في أهداف عسكرية.

أولاً : تطور البرنامج النووي الإيراني قبل الثورة الإسلامية

تأسس مركز طهران للأبحاث النووية عام ١٩٥٧م، ووُقِّعت معاهدة حظر الانتشار النووي عام ١٩٦٨م، ووُضع برنامج للتعاون النووي المدني كجزء من برنامج "الطاقة الذرية من أجل السلام"، ممهدًا بذلك الطريق للبرنامج النووي الإيراني ، وقد أجازت الحكومة الإيرانية آنذاك وخططت لبناء ٢٣ محطة طاقة نووية بحلول عام ٢٠٠٠م ، وكانت واشنطن والدول الغربية الأخرى مقربة من إيران ، بل إن الشركات الأوروبية والأمريكية تنافست على عملاء في إيران ، حيث تدهورت العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الأوروبية ، وخاصة الولايات المتحدة ، نتيجة الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م ، وأزمة الرهائن الأمريكيين التي تلتها ، وأدى ذلك إلى تعليق مؤقت للبرنامج النووي الإيراني ، إلا أن جمهورية إيران الإسلامية طلبت المساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستئناف برنامجها النووي ، واستجابةً لطلبٍ من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خططًا للمساعدة في تخصيب اليورانيوم عام ١٩٨٣م. [1]

[1] Lal, Shohan (ed), (2006), Perspectives on current Affairs, New Delhi: Natraj Publishers, Publication Division, . Dehradun.p.102 - 107

عارضت الدول الأوروبية – فرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا، وألمانيا، والسويد، والولايات المتحدة – الاقتراح الإيراني وأفشلته ، معتبرةً أن أهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي امتلاك سلاح نووي لا استخدامه للأغراض السلمية ، بدأ البرنامج النووي بين عامي ١٩٥٧ و١٩٧٩، ثم توقفه وإعادة تنشيطه بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٩، ثم التنشيط غير الكامل بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٢، وشملت المرحلة الرابعة البرنامج النووي الإيراني ، حيث أن لإيران اهتمامٌ كبيرٌ بالطاقة النووية منذ عام ٢٠٠٢.

المرحلة الأولى: البرنامج النووي خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي (1957–1979)

بدأ البرنامج النووي الإيراني في خمسينيات القرن الماضي بشراكة مع الولايات المتحدة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ، وبعد الحرب العالمية الثانية، سعى الشاه محمد رضا بهلوي، الذي حكم إيران من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٧٨، إلى الحصول على التكنولوجيا النووية ، وكانت الولايات المتحدة بمثابة منصة انطلاق للتقنيات النووية التي كان يسعى إليها الشاه محمد رضا بهلوي بعد انقلاب مصدق ، وكشف الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور عن مبادرة "الذرة من أجل السلام" عام ١٩٥٣ ، وقد مكّن هذا الإعلان الدول الناشئة من استخدام التكنولوجيا النووية لتحقيق نمو اقتصادي شامل ، ورغم أن إيران كانت إحدى هذه الدول، إلا أن ارتباطها بالولايات المتحدة كان العامل الرئيسي الذي ميّزها عن غيرها.

كانت لإيران علاقات وطيدة مع كل من الولايات المتحدة والمنظمة الصهيونية ، ولذلك لم تعارض أيٌّ من الدولتين شاه محمد رضا بهلوي ، وكذلك استفادت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى استفادة كبيرة من خدمات شاه محمد رضا بهلوي، حيث سعى الشاه محمد رضا بهلوي جاهدًا لحماية المصالح المهمة للدول الغربية ودعمها .

وُقِّعت اتفاقية التعاون النووي المدني بين إيران والولايات المتحدة عام 1957 ، وبموجب هذه الاتفاقية، اشترى الشاه محمد رضا بهلوي مفاعلًا بحثيًا من الولايات المتحدة، وبدأ العمل فيه عام 1960 ، ثم أعلنت إيران عن نيتها تطوير 23 مفاعلًا نوويًا في أنحاء البلاد، ومن المتوقع اكتمالها في منتصف التسعينيات وبتكلفة محتملة تصل إلى 30 مليون دولار. ويمكن إنتاج البلوتونيوم، المكون الأساسي للأسلحة النووية، في المفاعلات ، وتحت ستار حاجة إيران للطاقة النووية لتوفير الكهرباء على الرغم من امتلاكها كميات هائلة من الغاز الطبيعي والنفط، كان الشاه محمد رضا بهلوي حريصًا على إشراك إيران في هذه الصناعة .[1]

صرّح الشاه محمد رضا بهلوي في عام 1959 بأن طهران ستحصل على مفاعل أبحاث حراري بقدرة 5 ميغاواط من الولايات المتحدة لتزويد مركز الأبحاث النووية التابع للجامعة ، وتم تسليم 5.54 كجم من اليورانيوم المخصب (P223–P225) إلى المحطة في عام 1967؛ 5.16 كجم من هذه النظائر كانت نظائر انشطارية يمكن استخدامها لصنع سلاح نووي ، حيث وقعت إيران اتفاقية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد ما يقرب من أربع سنوات من التصديق على معاهدة حظر الانتشار النووي.

تتطلب هذه الاتفاقية من الحكومات إخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأي منشآت نووية في موعد لا يتجاوز 180 عامًا من التصديق. قبل يوم واحد من إدخال المنشأة لأي مواد نووية ، حيث مددت إيران اتفاقية تعاونها مع الولايات المتحدة لمدة عشر سنوات إضافية في أقل من عام من توقيع معاهدة حظر الانتشار النووي ، وقدم هذا التعاون لإيران مساعدة حاسمة ومكنها من التحقيق في تطبيقات مفيدة إضافية للطاقة النووية .

كانت إيران في مرحلة من برنامجها النووي تفتقر فيها إلى الخبرة المحلية في التكنولوجيا النووية ، وبالتالي فإن الحصول على المعدات التشغيلية اللازمة للمفاعل النووي في جامعة طهران يُعد إنجازًا كبيرًا ، مشيرًا إلى أن مئات الطلاب الإيرانيين كانوا مسجلين في الدراسات النووية في جامعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا .

[1] Kerr Paul (2009) Iran's Nuclear program: Status, Congressional Research Service.p.1.

من خلال تطوير برنامج نووي لتعزيز الاقتصاد الإيراني وضمان التفوق العسكري على جميع دول المنطقة، وخاصة تلك الموجودة في الخليج العربي ، كان الشاه محمد رضا بهلوي يهدف إلى إنشاء دولة إقليمية في الخليج العربي يمكنها توسيع نفوذها على جيران إيران .[1]

وقعت إيران على معاهدة حظر الأسلحة النووية عام 1968 ، كما قدمت حكومة الشاه محمد رضا بهلوي قرارًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية ، وتجدر الإشارة إلى أن المادة الثالثة من معاهدة حظر الأسلحة النووية تنص على أن "كل دولة غير حائزة للأسلحة النووية، طرف في هذه المعاهدة، تتعهد بقبول الضمانات المنصوص عليها في اتفاق يتم التفاوض عليه وإبرامه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفقًا للنظام الأساسي ونظام ضماناتها، ويكون الغرض الوحيد منه التحقق من وفاء تلك الدولة بالتزاماتها بموجب المعاهدة" ، وتنص هذه المعاهدة على منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى ، وسواءً تم توليدها أو معالجتها أو استخدامها في موقع نووي رئيسي أو خارجه، يجب حماية المواد الخام أو المواد الانشطارية الخاصة بتطبيق الضمانات المنصوص عليها في هذه المادة ، ويجب حماية جميع المواد الخام أو المواد الانشطارية المحددة المستخدمة في أي نشاط نووي سلمي يُنفذ على أراضي تلك الدولة ، أو تحت ولايتها القضائية، أو تحت سيطرتها في الخارج، بالضمانات المنصوص عليها في هذه المادة.

في أعقاب حرب أكتوبر 1973، عندما رفض الشاه محمد رضا بهلوي استخدام النفط كوسيلة للإكراه ضد الولايات المتحدة، تطورت العلاقات الأمريكية الإيرانية ، ازداد اهتمام إيران بالبرنامج النووي يوميًا نتيجة لجهود الولايات المتحدة لدفع المشروع النووي الإيراني إلى الأمام ، ونجح الشاه محمد رضا بهلوي في الحصول على عقد مع الحكومة الفرنسية في عام 1974 لبناء مفاعلين نوويين، تبلغ سعة كل منهما 950 ميجاوات ، ومنعت الثورة الإسلامية تنفيذ هذا المشروع ، وكذلك نجح في توقيع صفقة لبناء مفاعلين مع شركة المياه ، وبسبب الثورة الإسلامية ، لم يتم تنفيذ هذا العقد في بوشهر، حيث تبلغ سعة كل منهما 120 ميجاوات ، ووفقًا للاتفاقيات التي أُبرمت مع إدارة الشاه محمد رضا بهلوي في عامي 1975 و1976، فقد اشترطت الاتفاقية الأخيرة إنشاء محطة لتخصيب اليورانيوم بالليزر ، كما دعت الولايات المتحدة إلى مواصلة دعم المبادرات الإيرانية ، اتفقت الدولتان على بناء مفاعلات نووية للشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٨، إلا أن الاتفاق قيد قدرة إيران على إنتاج البلوتونيوم أو أي وقود نووي آخر.

- **تطور البرنامج النووي الإيراني في عهد الثورة الإسلامية 1979**

توقفت إيران عن العمل في برنامجها النووي بعد الثورة عام ١٩٧٩ ، وانتهى البرنامج بإطاحة الشاه محمد رضا بهلوي بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٤، ويعود ذلك جزئيًا إلى الحرب العراقية الإيرانية ، وجزئيًا إلى موقف الخميني، زعيم الثورة الإسلامية، الأيديولوجي الذي حرم استخدام أسلحة الدمار الشامل واعتبرها غير أخلاقية ، ولأنه كان يعتقد أن المنشآت النووية مشاريع غير فعالة وإهدار للمال العام ، أصدر الخميني أمرًا بوقف بناء جميع هذه المنشآت ، ولذلك أُلغيت اتفاقيات في عدد من المجالات، بما في ذلك الطاقة النووية، مع الدول الغربية – وخاصة فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا ، كما فشلت اتفاقيات الشاه محمد رضا بهلوي لتدريب العاملين النوويين الإيرانيين مع الدول الغربية ، ولذلك تم تعليق العمل في المشاريع النووية التي كانت جارية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ، بما في ذلك بناء محطة بوشهر للطاقة النووية الإيرانية ، وتم إنهاء البرنامج النووي الإيراني ، ويقول البعض إن هناك عددًا من الأسباب لهذا التوقف، وأهمها : [2]

1. الخلافات مع الشركات الأوروبية نتيجة تغير النظام السياسي الإيراني .

[1] الرشدان عبد الفتاح (2017م) تركيا والبرنامج النووي الإيراني وحدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016) المركز العربي للدراسات والأبحاث ، ص ٥٤ .

[2] عبد الهادي، حسين (2011م) ، البرنامج النووي الإيراني وانعكاسات على الأمن القومي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة غزة ، ص 36 .

2. عدم قدرة النظام السياسي الإيراني على تحمل التكاليف المالية العالية المترتبة على البرنامج النووي .
3. رفض الولايات المتحدة والدول الغربية للتعاون مع إيران في المجال النووي بهدف الضغط على النظام الإيراني .
4. هروب معظم الخبراء والعلماء إلى خارج جمهورية إيران الإسلامية الأمر الذي ادى إلى انعدام الخطط التطويرية .

أكد الخميني مجددًا اهتمامه بالطاقة النووية عام 1984م ، وطلب المساعدة من حلفائه الأجانب لإكمال بناء محطة بوشهر، وأعلنت جمهورية إيران الإسلامية أنها ستُقيّم الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة الشاه محمد رضا بهلوي مع الدول الأوروبية لاستئناف البرنامج النووي وبناء مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة.

فرضت الولايات المتحدة حظرًا شاملًا على الأسلحة على جمهورية إيران الإسلامية ، ورفضت التفاوض معها بشأن برنامجها النووي ، ولذلك ركزت جمهورية إيران الإسلامية جهودها على الأسلحة النووية ، حيث موّلت العلماء في مركز أمير آباد للأبحاث النووية، وأطلقت بنجاح مركز أصفهان للأبحاث النووية عام 1984 ، وحصلت جمهورية إيران الإسلامية على كميات من ثاني أكسيد اليورانيوم من الأرجنتين ، وناقشت تقديم المساعدة التقنية مع فرنسا وباكستان.

بدأت الحكومة الإيرانية بالتركيز مجددًا على الحصول على التكنولوجيا النووية بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية ، حيث وقعت إيران اتفاقيات تعاون نووي طويلة الأجل مع الصين وباكستان في عامي 1987 و1990 ، وتم تدريب القوات الإيرانية كجزءٍ من هذه الترتيبات ، وكذلك التزمت الصين بتزويد إيران بمفاعلين في كينشان بقدرة إجمالية تبلغ 300 ميغاواط ومفاعل مصدر نيوتروني صغير بقدرة 27 كيلوواط. ووعدت روسيا ببناء ثلاثة مفاعلات أخرى، وقالت في ديسمبر 1995 إنها ستكمل التطوير في بوشهر ، وعندما حاولت جمهورية إيران الإسلامية الاستعانة بباكستان في أنشطة تخصيب اليورانيوم في عامي 1988 و1989، ردت باكستان بإرسال مدير إدارة تخصيب اليورانيوم لديها لبدء مفاوضات مع سلطات الطاقة النووية الإيرانية ، وقد أثار رد فعل باكستان انزعاج الولايات المتحدة وضغطت عليها لوقف العمل مع جمهورية إيران الإسلامية ، وقد دحضت باكستان ذلك ، والشراكة مع جمهورية إيران الإسلامية بأي شكل من الأشكال.

في عامي 1991 و1992، تمكنت جمهورية إيران الإسلامية من توظيف حوالي 14 متخصصًا نوويًا روسيًا للعمل محليًا، وتم التوصل إلى اتفاقية تعاون نووي بين جمهورية إيران الإسلامية وروسيا في عام 1995. ومن أجل تنفيذ مشروع محطة بوشهر للطاقة النووية ، والذي تضمن إنتاج توربينات للمنشأة، اعتمدت جمهورية إيران الإسلامية على روسيا ، حيث تم إنتاج هذه التوربينات وتسليمها.[1]

أصبحت البنية التحتية في جمهورية إيران الإسلامية كافية الآن لإجراء أبحاث نووية متطورة ، وسعت جمهورية إيران الإسلامية إلى توزيع منشآتها النووية الحيوية حول الأراضي الإيرانية بسرية تامة من أجل إحباط أي هجوم على منشآتها. وتطلعت جمهورية إيران الإسلامية إلى الصين في التسعينيات، وفي عام 1991 وقعت الدولتان اتفاقية لبناء مفاعل أبحاث نووية في مركز أصفهان ، وشكلت قواعد ولوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسًا للتعاون الصيني الإيراني في وضع برنامج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وقد زودت الصين جمهورية إيران الإسلامية بالنظائر المشعة باستخدام معدات الفصل الكهرومغناطيسي. وامتثالًا للقوانين واللوائح الدولية ، أبرمت جمهورية إيران الإسلامية أيضًا اتفاقية مع الصين لاستيراد معدات للفيزياء النووية، والتشخيص الطبي النووي، والبحوث النووية .[2]

وعدت روسيا بتزويد إيران بمفاعل أبحاث، ومصنع لتصنيع الوقود النووي، ومحطة طرد مركزي غازي، مقابل إكمال إيران محطة بوشهر للطاقة النووية عام ١٩٩٥ ، انزعج الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من هذا التعاون، وبدأ بالضغط على

[1] محمود، إبراهيم أحمد (2005م) ، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد ، ط 1 ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص 78 .

[2] عبد السلام، محمد (2008م) ، الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الاستراتيجي حول إيران 2007، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية ، القاهرة ، ص 22 .

روسـيا ، وردًا على هذه المطالب قرر الرئيس الروسـي بوريس يلتسـين تقييد التعاون النووي مع إيران حتى اكتمال مفاعل بوشـهر ، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لإقناع السـلطات الأمريكية، التي لا تزال تؤكد أن الباحثين والمؤسـسـات الروسية قد ساعدوا إيران في قطاعات حساسة تتعلق بدورة الوقود النووي.

كشفت المعارضة الإيرانية في المنفى عن البرنامج النووي الإيراني عام ٢٠٠٢، مع بداية الألفية الجديدة. بعد علمها بذلك، سـافر المدير العام السـابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، إلى إيران ، وعلمت المجموعة خلال الجولة أن إيران منخرطة في عمليات تخصـيب اليورانيوم على نطاق واسـع، والتي اعتُبرت خرقًا لالتزامات إيران بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي. صرح البرادعي في 10 أغسطس 2005 بأن إيران لم تعد قادرة على ضمان سلمية برنامجها النووي بعد رفع أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن خطوط معالجة اليورانيوم ، ونتيجةً لهذه الإجراءات، شُـكِّلت "الترويكا" – فرنسـا وألمانيا والمملكة المتحدة – للتفاوض مع إيران. رفضـت إيران توصـيات الترويكا الصـادرة في يوليو/تموز 2006 بوقف تخصـيب اليورانيوم، والتي كانت جزءًا من محاولاتها المستمرة للتوصل إلى اتفاق ، وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1747 في 24 مارس 2007، والذي حثّ إيران على وقف جميع عمليات التخصيب وإعادة المعالجة واتخاذ خطوات لوقف نقل أي تكنولوجيا قد تُسهم في تطوير برنامجها النووي.

واصـلت إيران برنامجها النووي رغم هذه العقبات ، ورغم موافقتها على السـماح لمفتشـي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة محطة آراك النووية في أغسـطس 2009، إلا أن الوكالة اسـتمرت في الشـكوك حول وجود مواقع نووية غير مُبلَّغ عنها ، خلال مناقشات فيينا في العام نفسه، طُرح مشروع اتفاق يتضمن تبادل اليورانيوم المخصب مع فرنسا وروسيا ، لكن في أغسطس 2010، رفضت إيران هذا الاتفاق وواصلت العمل مع روسيا لتشغيل مفاعل بوشهر.

شنت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما حملة ضغط اقتصادي مكثفة على إيران للموافقة على اتفاق نووي في عام 2010 ، وفي اقتراحها، اقترحت المجموعة (15) رفع العقوبات مقابل تعليق تخصـيب اليورانيوم بنسـبة 20% ، إلا أن إيران رفضـت هذا العرض، ووضـعت خطة من تسـع خطوات تدعو إلى خفض نشـاطها النووي مقابل رفع تدريجي للعقوبات ، ونظرًا لعدم وجود ضمانات كافية بأن إيران لن تصنع سلاحًا نوويًا، رفضت الحكومة الأمريكية هذا العرض في المقابل.

وافقت إيران على تقليص نشـاطها النووي مقابل رفع تدريجي للعقوبات كجزء من اتفاقية لوزان، التي أُبرمت في 2 أبريل/نيسان 2015، بينما كانت المناقشات مستمرة ، في إطار الاتفاق مُنحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترخيصًا لمدة عشـر سـنوات لمراقبة المنشـآت النووية الإيرانية ، ورغم صـعوباته السـياسـية ، مثّل هذا الاتفاق خطوةً مهمةً في تهدئة المخاوف الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني.

تعززت خطة العمل الشـاملة المشـتركة (JCPOA) بشـكل كبير من قدرة المفتشـين الدوليين على اكتشـاف أي عدم امتثال من جانب إيران في الوقت المناسـب ، كما نصـت الخطة على إعادة بناء مفاعل آراك لتخصـيصـه حصـريًا لإنتاج النظائر المشـعة الطبية، بهدف إنهاء إنتاج البلوتونيوم للأغراض العسـكرية ، حيث أسـهم الاتفاق في تعزيز معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية (NPT) من خلال توقف إيران عن تخصـيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات الدولية وإطلاق أرصـدتها المجمدة التي كانت تقدر بعشرات المليارات من الدولارات ، كما أدى الاتفاق إلى تحسين وضـع إيران الدولي، حيث تمكنت من كسر العزلة التي كانت مفروضة عليها وتحقيق توازن أكبر في مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

مع وصـول دونالد ترامب إلى الرئاسـة في عام 2016، قام في مايو 2018 بالانسـحاب من الاتفاق النووي الإيراني وأعاد فرض عقوبات جديدة على إيران ، وهذا الانسحاب جاء في إطار استراتيجية الضـغط القصـوى، حيث أعلن مايكل بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي، عن 12 شـرطًا يجب على إيران الوفاء بها لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، بما في ذلك إنهاء دعمها لحلفائها ووكلائها في المنطقة ، كما هدد الرئيس الإيراني روحاني في يوليو 2018 بمنع تدفق النفط عبر

الخليج العربي إذا تم منع صـــادرات النفط الإيرانية، مما دفع الرئيس ترامب إلى الرد بتغريدة تهديدية تؤكد عواقب أي تهديد ضد الولايات المتحدة.

في أغســـطس 2018 أنشـــأت الولايات المتحدة "مجموعة العمل لجمهورية إيران الإســـلامية" في وزارة الخارجية لمتابعة السياسات الخاصة بإيران. في الشهر التالي، أصدرت المجموعة تقريرًا اتهم إيران بأنها "دولة خارجة عن القانون". وبالتوازي ، قامت الإدارة الأمريكية بإلغاء معاهدة 1955 بين الولايات المتحدة وإيران، التي كانت تتعلق بالعلاقات الاقتصـــادية والحقوق القنصـــلية ، وفي أبريل 2019، صـــنفت الولايات المتحدة الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، موجهة له اللوم على تورطها في العديد من الأنشطة الإرهابية.

في 22 أبريل 2019، أعلنت الإدارة الأمريكية أنه لن يتم منح اســـتثناءات لأي دولة تلتزم بتخفيض مشـــترياتها من النفط الإيراني، مما زاد من حدة التوترات بين الطرفين ، وفي مايو 2019، تصـــاعدت الأوضـــاع بشـــكل كبير، مع تقارير اســـتخباراتية عن اســـتعدادات من جانب إيران أو حلفائها لمهاجمة القوات الأمريكية في المنطقة ، ردًا على ذلك ، قامت الولايات المتحدة بنقل قوات إضافية إلى الخليج.[1]

قد بلغت التوترات ذروتها في يناير 2020 عندما قتلت القوات الأمريكية قاسـم سـليماني ، قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني، في غارة جوية على بغداد ، وهذا الهجوم أسـفر عن تصـعيد مسـتمر للهجمات من قبل الجماعات المدعومة من إيران على القوات الأمريكية في العراق. منذ ذلك الحين، واســـتمرت التصـــريحات المتبادلة بين البلدين، حيث وجه ترامب تهديدًا شديدًا لإيران في مايو 2019، قائلاً إن أي محاولة للمواجهة ستكون "النهاية الرسمية لإيران" ، ورغم التصعيد، أشار ترامب إلى أن الولايات المتحدة لا تسـعى للحرب مع إيران أو تغيير نظامها ، ولقد أصـبحت هذه الأزمات جزءًا من صـراع مسـتمر بين الولايات المتحدة وإيران، مع مخاوف من تصـاعد المواجهات العسـكرية المباشـرة، وهو ما يظل محل متابعة دقيقة من قبل المجتمع الدولي.[2]

ثانياً : دوافع جمهورية إيران الإسلامية لامتلاك الطاقة النووية

ترى إيران أن للجمهورية الإســلامية الإيرانية الحق في تطوير برنامجها النووي ، باعتباره ركنًا أســاســيًا من خطتها للحفاظ على استقلالها وتعزيز دورها الإقليمي ، ويُستخدم البرنامج لأغراض سلمية. تجدر الإشارة إلى أن البرنامج النووي الإيراني بدأ في عهد الشـاه محمد رضـا بهلوي، بمسـاعدة الولايات المتحدة الأمريكية، امتثالًا للاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين، وكجزء من برنامج الرئيس أيزنهاور "الذرة من أجل الســـلام" عقب الحرب العالمية الثانية ، ولغرض الســـيطرة على دول الخليج العربي ولعب دور رئيسـي في الشرق الأوسط، اهتم الشـاه محمد رضـا بهلوي بتعزيز القدرات العسكرية الإيرانية في جميع المجالات ، مما دفعه إلى التركيز على الطاقة النووية ، وبدأت الجمهورية الإسـلامية الإيرانية بتركيز جهودها النووية وتكثيفها في منتصـــف ثمانينيات القرن الماضـــي، على الرغم من أنها أوقفتها مع بداية الثورة الإســـلامية. ولقرابة عشـــر سـنوات، تجاهلت الولايات المتحدة تحركات الجمهورية الإسـلامية الإيرانية ، وبدأت الولايات المتحدة بالتركيز على البرنامج النووي الإيراني ومحاولة تدويله عام 2002 ، ومن المهم أن نتذكر أن الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، لطالما خشيت من أن يكون لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أهداف خفية لبرنامجها النووي، بما في ذلك امتلاك أسلحة نووية ، وفيما يلي الحجج والأسباب الرئيسية التي تبرر امتلاك الجمهورية الإسلامية الإيرانية للطاقة النووية:

[1] قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي (1957-2020) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ص ٤٤ - ٤٥ .

[2] قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي (1957-2020) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ص ٤٦ - ٤٧ .

1. الدوافع الإقتصادية

تؤكد جمهورية إيران الإسلامية أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو هدف برنامجها النووي. كما تُشدد على أن خططها للتنمية الاقتصادية ستزيد من نموها الاقتصادي بنسبة تصل إلى ٥٪، مما يستلزم زيادة استهلاك الكهرباء، وأن المفاعلات النووية التي تأمل في بنائها ستوفر حوالي ٢٠٪ من احتياجاتها من الكهرباء لتلبية احتياجات النمو السكاني المتسارع ، ومن شأن تطبيق أو تطوير الطاقة النووية أن يعزز صادرات إيران النفطية، ويُقلل من اعتمادها على الغاز والنفط ، ويُوفر أكبر قدر من دخل العملة الصعبة. وتسعى جمهورية إيران الإسلامية إلى تنويع مصادر طاقتها بما يتجاوز النفط بشكل أوسع ، ناهيك عن أن جمهورية إيران الإسلامية ، في عهد الشاه محمد رضا شاه ، اشترت تكنولوجيا الطاقة النووية بكمية كبيرة من ثرواتها الوطنية ، ولمنع هدر الأموال المُنفقة على البرنامج ، كان التركيز على الإنفاق والاهتمام بالبرنامج . [1]

2. الدوافع العسكرية

للبرنامج النووي الإيراني دوافع عسكرية ، إذ تحتاج الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستعداد لأي طارئ. يجب أن تمتلك أسلحة نووية إذا أرادت المشاركة في منطقة تضم عدة دول نووية، وذلك لحماية مصالحها الحيوية في ظل النظام الدولي القائم والتطورات الراهنة، ولتوفير بيئة أقل خطورة ، وقد أعطت إدارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأولوية للدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية ضدها، وفقًا للفكر الاستراتيجي الإيراني، وعليها الاستعداد لأي مستجدات مستقبلية ، دفع هذا الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى وضع خطط لتعزيز قدراتها العسكرية والتركيز على البرنامج النووي عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، بالإضافة إلى وجود دول إقليمية قريبة من إيران وقوات أجنبية في دول الخليج العربي .[2]

يمثل التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وتوقيع دول الخليج على اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة دافعًا رئيسيًا نحو رغبة إيران في امتلاك السلاح النووي. تعتمد السياسة الأمنية الإيرانية على هدفين رئيسيين، أولهما تعزيز القدرة الدفاعية لمواجهة التهديدات المتكررة من إسرائيل والولايات المتحدة ، وهذا يشير إلى رغبة إيران في تطوير الطاقة النووية، إذ تتوقع أن تقوم إسرائيل بهجوم مفاجئ على أهداف إيرانية حيوية ، حيث تعتبر إيران امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، مما يزيد من رغبتها في الحصول على قدرات مشابهة لتوازن القوى في المنطقة.

أما الهدف الثاني فيتمثل في تعزيز دور إيران الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وحماية النظام الإسلامي من محاولات التغيير ، حيث تسعى إيران لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة، ما يعزز من اعتقادها أن امتلاك السلاح النووي هو السبيل الوحيد لتحقيق الردع العسكري في مواجهة أي تهديدات مستقبلية.

بدأت إيران بتوسيع نطاق تعاونها النووي مع دول مجاورة تمتلك قدرات نووية. فقد أبرمت إيران عدة اتفاقيات للتعاون النووي مع باكستان والهند والصين لتبادل الخبرات العلمية في هذا المجال ، حيث قامت بتوقيع اتفاق مع روسيا في عام 2001 تحت رئاسة الرئيس الإيراني محمد خاتمي ، حيث تضمن التعاون الاقتصادي والتكنولوجي في المجال النووي ، وبذلك تسعى إيران إلى تعزيز قدراتها النووية من خلال الاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى دول أخرى، مما يعكس طموحها في أن تصبح قوة نووية إقليمية قادرة على الردع والتأثير في السياسة الإقليمية والدولية.

3. تحقيق التوازن مع الكيان الصهيوني

يُعدّ طموح جمهورية إيران الإسلامية في التفوق على جيرانها، بما في ذلك المنظمة الصهيونية، دافعًا رئيسيًا وراء امتلاكها للطاقة النووية ، ونظرًا لأن المنظمة الصهيونية تعتبر جمهورية إيران الإسلامية خصمها الرئيسي والاستراتيجي، فإن أحد

---

[1] زهرة، عطا محمد (2015م) ، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت ، ص ١٠ .

[2] محمود احمد ابراهيم (1998م) البرنامج النووي الإيراني: التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، ص 136 .

الأسباب الرئيسية لتطوير البرنامج النووي الإيراني هو تحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الأخرى ، وتُشير ترسانتها النووية إلى معارضتها للممارسات المنافقة للدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، التي لا ترد بالمثل بتفتيش المنشآت النووية الإسرائيلية أو الضغط على المنظمة الصهيونية للتصديق على معاهدة حظر الانتشار النووي.

كما أن سعي جمهورية إيران الإسلامية لامتلاك الأسلحة النووية غالبًا ما يُشير إلى معارضتها للمعايير المزدوجة للولايات المتحدة ، وترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن توازن القوى مصدرٌ للاستقرار الإقليمي والعالمي، ومن المعروف عمومًا أنها تقع في منطقةٍ مُسلّحةٍ نوويًا ، ولذلك فإن تحقيق التوازن النووي يمنعها من التعرض لهجومٍ من أي دولةٍ في المنطقة. [1]

4. الدوافع السياسية

أدركت جمهورية إيران الإسلامية أن الأسلحة النووية قد تُوفر لها أداةً حيويةً لتحسين مكانتها وسياساتها في المنطقة والعالم ، ولذلك شكلت الدروس المستفادة من حرب إيران مع العراق في أوائل الثمانينيات، والمخاطر التي تُشكلها الولايات المتحدة وإسرائيل، محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الإيرانية ، حيث تسعى جمهورية إيران الإسلامية إلى تحسين سمعتها في الخارج ، ووفقًا لها فإن امتلاك الأسلحة النووية والطاقة سيزيد من قوتها التفاوضية ، ويُمكّنها من تحقيق تقدم سياسي يُمكّنها من مواجهة الولايات المتحدة.

5. توسيع نفوذ جمهورية إيران الإسلامية في المنطقة العربية

يُعدّ توسيع نفوذها بين جيرانها من أهم أهداف إيران وخططها. وهذا يُثبت أن وجود دول نووية وعسكرية قوية، مثل الصين وروسيا والهند وباكستان، يمنع جمهورية إيران الإسلامية من التوسع شمالًا أو شرقًا ، فإذا أرادت النمو، فإن هذا يدفعها إلى التوجه غربًا ، فإن امتلاك الأسلحة النووية يمنح الجمهورية الإسلامية الإيرانية قدرة أكبر على تهديد أمن واستقرار جيرانها وفرض هيمنتها عليهم. [2]

6. زيادة شرعية نظام الحكم وحفز التسييس المذهبي

يرتبط مصيرها بحيازتها للأسلحة النووية كرادع ضد خصومها المزعومين، وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن الحكومة الشيعية ستنهار إذا كانت قواتها العسكرية غير كافية. التحدي الحقيقي الذي تواجهه جمهورية إيران الإسلامية، وفقًا للمتشددين، هو استمرار وجودها كدولة إسلامية شيعية ، ويُنظر إلى الوهابية السعودية على أنها عدو من قبل المتشددين في إيران لأنها تعزز نمو المنظمات السنية المتطرفة في المنطقة. الفتاوى التي أصدرتها السلطات الدينية في كلا البلدين من بين أفضل الأمثلة على ذلك ، ولذلك كثفت جمهورية إيران الإسلامية، في عهد الرئيس المتشدد أحمدي نجاد، جهودها لتخصيب اليورانيوم ، وكذلك تُشدد جمهورية إيران الإسلامية على أن امتلاك سلاح نووي هو رغبة في الدفاع عن الدولة الإسلامية .

7. الدوافع الجيوسياسية

دراسة الجيوسياسة هي دراسة الجغرافيا الجيوسياسية ، أو القوة السياسية لفاعل دولي بناءً على رؤيته الجغرافية، سواء كانت تلك الرؤية إقليمية تشمل موارده ومجال نفوذه، أو كانت لمصالحه الخارجية تشمل مناطق أخرى ، لذلك فإن الجيوسياسة هي دراسة ما يحتاجه الفاعل الدولي للتطور، حتى لو حدث هذا التطور خارج حدوده ، وتُعرف دراسة كيفية تأثر السياسة والعلاقات الدولية بالجغرافيا الطبيعية والبشرية للأرض بالجيوسياسة ، وتُعتبر الجيوسياسة تقنية لبحث السياسة الخارجية على مستوى العلاقات الدولية من أجل فهم السلوك السياسي الدولي وتفسيره والتنبؤ به باستخدام العوامل الجغرافية.

---

[1] السهلي، عبد الله محمود (2014م) ، رؤية استراتيجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، ص ٧٥ .

[2] الهبيدة، فلاح سعد مجبل (2012م) ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية 2003-2012 رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، ص ٤٤ .

تُعد الجيوسياسة للجمهورية الإسلامية الإيرانية أحد أهم مكونات قوة الدولة ، بساحل يُقدر طوله بـــ 2500 كيلومتر، تُطل جمهورية إيران الإسلامية على ثلاثة مسطحات مائية: بحر قزوين، والمحيط الهندي، والخليج العربي. ويُميزها عمق بحارها عن الشـواطئ الغربية لدول الخليج العربي. يبلغ عدد سـكان جمهورية إيران الإسـلامية حوالي 82 مليون نسـمة، وتتمتع بتاريخ عريق وموارد طبيعية وفيرة ، فإلى جانب مواردها الاقتصـادية الهائلة، ووفرة مياهها، وأراضـيها الزراعية، وموقعها الاسـتراتيجي الذي يُمكّنها من التحكم في إمدادات النفط المتجهة إلى العالم الخارجي عبر مضـيق هرمز، تُعرف إيران باحتلالها المرتبة الرابعة في احتياطيات النفط والثانية في احتياطيات الغاز الطبيعي .[1]

المبحث الثاني: أثر الملف النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية الأمريكية

منذ بداية السعي الإيراني لتطوير القدرات النووية في السبعينات ، أصبح الملف النووي الإيراني محورًا رئيسيًا في العلاقات بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه العلاقة شهدت تقلبات عديدة ، حيث تراوحت بين التعاون المحدود في بعض الفترات و التوترات الشديدة في فترات أخرى، وذلك بسبب الشكوك و القلق الذي أثارته طموحات إيران النووية في المنطقة والعالم ، ويمثل البرنامج النووي الإيراني قضية حساسة تتداخل فيها جوانب سياسية و اقتصادية و أمنية ، مما جعلها تشكل إحدى النقاط الساخنة في الصراعات الدولية ، خصوصًا بين إيران والولايات المتحدة.

كان البرنامج النووي الإيراني فى البداية يحمل طابعًا سلميًا، حيث كانت إيران تسعى لتطوير الطاقة النووية لأغراض مدنية مثل توليد الكهرباء ، ولكن مع مرور الوقت ، وتحت تأثير التوترات الإقليمية ، خاصـة مع إسـرائيل والولايات المتحدة، بدأ يشكك المجتمع الدولي في نوايا إيران ،كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب يخشون من أن تكون إيران تسعى لتطوير أسلحة نووية ، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي والعالمي.

إن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على إيران منذ بداية العقد الأول من الألفية الجديدة، كانت تهدف إلى إيقاف البرنامج النووي الإيراني، إلا أن هذا لم يكن له الأثر المطلوب في تحجيم طموحات إيران النووية ، حيث أدت هذه العقوبات إلى تعزيز الشـعور بالاسـتقلالية لدى إيران ، وزادت من عزيمتها على تطوير تقنيات نووية قادرة على تلبية احتياجاتها الاستراتيجية.

في عام 2015، جرت مفاوضات شاقة بين إيران وال دول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، توجت بتوقيع اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، الذي كان يهدف إلى تقييد البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الاقتصادية. ورغم أن الاتفاق كان خطوة نحو تهدئة التوترات ، إلا أن انسـحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في 2018 تحت إدارة دونالد ترامب أعاد العلاقات إلى حالة من الاحتقان والشكوك، مما أفضى إلى تصعيد جديد في التوترات بين البلدين.

تسـتند هذه التوترات إلى العوامل الأيديولوجية والسـياسـية المتشـابكة بين الولايات المتحدة و إيران ، حيث ترى الأولى في البرنامج النووي الإيراني تهديدًا لاسـتقرار المنطقة، بينما تعتبر إيران أن امتلاكها القدرة النووية أمرًا حيويًا لضـمان الأمن الوطني و الاستقلال الاستراتيجي في مواجهة الضغوط الخارجية، خاصة من جانب إسرائيل و الولايات المتحدة.

إن الملف النووي الإيراني ليس مجرد قضـية تتعلق بالقدرة النووية فحسـب، بل هو أداة اسـتراتيجية تسـتخدمها إيران لتعزيز موقفها الإقليمي والدولي ، تتعدد الدوافع الإيرانية نحو امتلاك الطاقة النووية ، فإيران ترى أن هذا الملف يسـاعدها في تحقيق الردع الاسـتراتيجي ضـد أي تهديدات محتملة من إسـرائيل أو الولايات المتحدة، كما أنه يمثل دورًا إقليميًا مؤثرًا في منطقة الشرق الأوسط ، التي تشهد نزاعات مستمرة ومنافسات بين القوى الكبرى.

[1] الغالب على (2020م) ، القدرات إيرانية العسكرية التقليدية، دراسات خاصة الموسوعة الرشيد ، ص 32 .

أولاً : السياسة الأمريكية حيال البرنامج النووي الإيراني

أصبح الشاه رضا بهلوي رئيسًا للدولة وأسس سلالة بهلوي في إيران عام 1921 ، وفي عام 1941، خلفه ابنه الشاه محمد رضا بهلوي ، وسافر الشاه محمد رضا بهلوي إلى الولايات المتحدة عام 1949 ، وتم توقيع اتفاقية تعاون دفاعي متبادل بين البلدين خلال الزيارة ، أدى دور إيران في قمع ثورة ظفار في عُمان إلى اعتماد الولايات المتحدة عليها في الخليج العربي ، وعندما سمح الشاه لليهود الإيرانيين بالسفر إلى فلسطين عام 1948، قدمت الولايات المتحدة أيضًا المساعدة لإيران للمنظمة الصهيونية .

عمل الشاه محمد رضا بهلوي على تحديث إيران منذ عودته إلى السلطة عام 1953 بعد سقوط نظام مصدق. وتطلع إلى الدول الغربية للقيام بذلك ، وعارض رجال الدين الشاه محمد رضا بهلوي ، وقام الشاه محمد رضا بهلوي بترحيل آية الله روح الله الخميني إلى النجف بالعراق عام 1964، واستخدم جهاز السافاك لقمع هذه المقاومة الدينية ، ونفت السلطات العراقية الخميني إلى فرنسا بعد اتفاقها مع الشاه محمد رضا بهلوي في ٦ مارس1975 ، ونتيجةً لتحريض الخميني المستمر ضده في فرنسا، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق ونشاط عصابات من أنصاره ، مما أدى في النهاية إلى سقوط إدارة بهلوي. وبعد عودته من فرنسا في أوائل فبراير 1979، أعلن الخميني قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١١ فبراير. [1]

- **السياسة الخارجية الأمريكية في ظل عهد الشاه محمد رضا بهلوي**

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم إيران في مجال الطاقة النووية منذ الخمسينات، حيث أعلن الرئيس دوايت أيزنهاور في عام 1953 عن مبادرة "الذرة من أجل السلام" التي زودت إيران بمفاعل نووي ومساعدات فنية، مما ساعد الشاه محمد رضا بهلوي على بدء برنامج نووي يهدف إلى تعزيز القوة الإقليمية لإيران. في عام 1960، أبرمت إيران أول صفقة نووية مع الولايات المتحدة لتأسيس مفاعل بحثي، مما عزز التعاون بين البلدين في المجال النووي.

لكن الاستراتيجية النووية الأمريكية تغيرت في فترة جون كينيدي (1961–1963)، الذي أعرب عن قلقه من انتشار الأسلحة النووية ، وكانت سياسة كينيدي تهدف إلى تقليل التعاون مع إيران في المجال النووي، لكنها في الوقت نفسه دعمت التعاون العسكري مع إيران لمكافحة النفوذ السوفيتي. بعد اغتيال كينيدي، تولى ليندون جونسون الرئاسة ، حيث استمر التعاون العسكري مع إيران، وتم تقديم مساعدات عسكرية وإمدادات نووية ضمن جهود للحفاظ على التحالف الإقليمي في الشرق الأوسط، بما في ذلك تزويد إيران بكميات كبيرة من اليورانيوم المخصب.

في ظل ريتشارد نيكسون (1969–1974)، توسعت إيران في تطوير برنامجها النووي، حيث وافقت الولايات المتحدة على تمديد اتفاقية التعاون في المجال النووي لمدة عشر سنوات أخرى، مما سمح لإيران بالاستمرار في تطوير الطاقة النووية المدنية ، و خلال زيارة نيكسون إلى إيران في 1972، تم تعزيز التعاون النووي بين البلدين.

أما في فترة جيرالد فورد (1974–1977)، فقد استمر التعاون النووي، حيث أُنشئت لجنة مشتركة بين الولايات المتحدة وإيران لتوسيع التعاون في الطاقة النووية، وتم الاتفاق على بناء ثمانية مفاعلات نووية ، كما استمر جيمي كارتر في دعم هذا التعاون، حيث وقع اتفاقية لتبادل التكنولوجيا النووية مع الشاه في 1977، مما أكسب إيران وضعًا متميزًا كمورد للطاقة النووية ، وشهدت العلاقات النووية بين الولايات المتحدة و إيران تغيرات كبيرة في السنوات التالية بعد الثورة الإيرانية في 1979، مما أسفر عن تحول جذري في التعاون النووي بين البلدين.[2]

---

[1] ايمن يوسف (2008م) ، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد مجلة اتحاد الجامعات العربية للابحاث، مجلد 9 ، عدد 11، ص ١٥٦.

[2] قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي (1957-2020) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ص 94 - 96 .

- **السياسة الأمريكية حيال البرنامج النووي في ظل الثورة الإسلامية**

منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية ، شهدت السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني تغيرات كبيرة عبر عدة إدارات أمريكية، بداية من إدارة ريغان التي بدأت في 1982 بتشـــديد الخناق على إيران، حيث وضـــعت إيران على قائمة الدول المحظورة من استيراد التكنولوجيا النووية، مما أدى إلى رفض التعاون الألماني في مشروع مفاعل بوشهر. كما كان لريغان موقف عدائي تجاه إيران، إذ قدم الدعم العسـكري للعراق في حرب العراق–إيران 1980–1988، واعتبر إيران "دولة راعية للإرهاب" في 1984 بسـبب دعمها لتفجير مقر المارينز في بيروت ، وخلال فضـيحة إيران–كونترا 1985، أرسـل ريغان أسلحة لإيران مقابل إطلاق سراح رهائن أمريكيين، وهو ما ساهم في خلق تناقضات واضحة في السياسة الأمريكية تجاه إيران ، ومع وصول جورج بوش الأب إلى الرئاسة في 1989، بدا أنه مستعد لتحسين العلاقات مع إيران، حيث أشار في خطابه إلى أن نية حسـن النية قد تسـاهم في تحسـين العلاقات ، حيث اعتبرت إيران المسـاعدة في إطلاق سـراح الرهائن بمثابة "خيانة" بسبب التصريحات الأمريكية المتناقضة.

أما في إدارة بيل كلينتون ، فقد اعتمدت اســـتراتيجية الاحتواء المزدوج ضـــد إيران والعراق، حيث قامت بفرض عقوبات اقتصادية على إيران وحظرت الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة الإيراني ، حيث حاول كلينتون التقارب مع إيران عبر رسائل شخصية للرئيس الإيراني محمد خاتمي، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل وازدادت التوترات بين البلدين، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أدرجت إيران ضمن دول محور الشر.

في إدارة باراك أوباما (2009–2017)، شهدت السياسة الأمريكية تحولًا كبيرًا، حيث سعى أوباما إلى حل دبلوماسي مع إيران، وفتح قنوات اتصال مع القيادة الإيرانية عبر رسائل مباشرة، ودعوة الدبلوماسيين الإيرانيين لحضور مؤتمرات دولية ، كما التزمت إدارته بالتفاوض على الاتفاق النووي الإيراني (JCPOA) الذي تم توقيعه في 2015، والذي كان يهدف إلى تقييد برنامج إيران النووي مقابل رفع العقوبات.

بتولي ترامب للرئاســة ادار بظهره إلى كل الاتفاقات التي ابرمتها الإدارة الســابقة فانســحب من الاتفاقية الشــاملة وفرض العقوبات على إيران .[1]

استندت السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي ترامب على ثلاثة مرتكزات هي:

1. **الاتفاق النووي الإيراني**

تم التفاوض على هذا الاتفاق مع خمس عشـرة دولة على مدى ثلاثة عشـر عامًا تقريبًا ، وفي ١٥ يوليو ٢٠١٥، تم توقيع الاتفاق، وفي ١٥ يناير ٢٠١٥، أصـــبح ســـاريًا ، حيث اعطى أعطى أوباما، الرئيس الأمريكي الســـابق موافقته ، وطعن الرئيس ترامب في استراتيجية أوباما، حيث قال طوال حملته الانتخابية إنه سينسحب من الاتفاق إذا أصبح رئيسًا.

2. **اعتبار إيران دولة راعية للارهاب**

وفقًا للرئيس الأمريكي ترامب، فإن جمهورية إيران الإســلامية دولة راعية للإرهاب، تدعم الجماعات المســلحة، بما في ذلك الحوثيون وحزب الله اللبناني والميليشيات الشيعية في العراق، بينما تحاول أيضًا زعزعة استقرار الشرق الأوسط .

3. **منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية**

تُعد قوتها الصـــاروخية جزءًا مهمًا من الجيش الإيراني، وهو اسـتثمار للمسـتقبل إذا تمكنت جمهورية إيران الإســلامية من صـنع قنابل نووية. إن قدرات إيران الصـــاروخية المتنامية بسـرعة، من حيث العدد والجودة، معروفة لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الخليج والمنظمة الصـــهيونية ، ويكتســب هذا الأمر أهمية خاصـــة في ضـــوء نجاح جمهورية إيران

[1] قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي (1957-2020) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ص 96 - 99 .

الإسلامية في إنتاج صواريخ بعيدة المدى، مما أثار مخاوف بشأن قدراتها الصاروخية ، وتنبع هذه المخاوف من افتراض ضرورة وجود مركبات قادرة على حمل قنابل نووية.

إن سياسة ترامب الخارجية ضد جمهورية إيران الإسلامية ترتكز في الغالب على الأسلحة والبرامج النووية الإيرانية ، لماذا لم تحظَ جمهورية إيران الإســـلامية بنفس الاهتمام الذي حظيت به دول أخرى في المنطقة، والمعروفة بإحرازها تقدمًا كبيرًا في برامجها وأسلحتها النووية؟ يتهم ترامب جمهورية إيران الإسلامية بأنها دولة داعمة للإرهاب في الشرق الأوسط منذ توليه منصبه ، بالإضافة إلى فرض عقوبات اقتصادية على جمهورية إيران الإسلامية وإعلان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي لعام 1953، فرض أوباما أيضًا تدابير ثانوية أخرى ، وذلك من أجل سد الثغرات في الاتفاق والحصول على المزيد من التنازلات الإيرانية، أراد ترامب تشجيع قادة جمهورية إيران الإسلامية على الانخراط في المفاوضات ، حيث بدأت العلاقات الأمريكية الإيرانية حقًا في النصف الثاني من القرن العشرين عندما أعادت الولايات المتحدة تنصيب الشاه محمد رضا بهلوي حاكمًا للبلاد بعد أن اتخذ قرارًا عندما كان مصدق رئيسًا للوزراء ، ومن أجل خدمة مصالحها الحرجة ، سعت الولايات المتحدة إلى مساعدة الشاه محمد رضا بهلوي في أن يصبح ضابط شرطة في المنطقة ، وخلال هذا الوقت تحسنت العلاقات ، وأصبح التحالف مهمًا في ظل نظام الشاه محمد رضا بهلوي ، وانقلبت الأمور تمامًا بسبب الثورة الإسلامية عام 1979، وفقدت الولايات المتحدة أهم حلفائها الإقليميين ، وحتى عندما تولى بعض الإصلاحيين السلطة وأعلنوا استعدادهم الكامل للعمل مع الولايات المتحدة، استمرت العلاقات المتوترة بين البلدين بسبب أزمة الرهائن في التدهور ، وتصاعدت التوترات مع الكشف عن البرنامج النووي الإيراني، وفرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاعتبارها البرنامج النووي الإيراني خطرًا ، وتجدر الإشارة إلى اختلاف آراء رؤساء الولايات المتحدة حول البرنامج النووي ، ولضمان ولاء إيران للولايات المتحدة وسلامة المصالح الغربية في المنطقة ، كان الرئيس جونسون مستعدًا للتعاون معها في مجال المبيعات العسكرية والتكنولوجيا النووية.[1]

ثانياً : تأثير السياسة الخارجية الأمريكية دوليا على البرنامج النووي الإيراني

تشمل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه جمهورية إيران الإسلامية والمنطقة نهجها تجاه البرنامج النووي الإيراني ، وتعود هذه السياسة إلى مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، ومنطقة الخليج العربي تحديدًا ، وترتبط معظم أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والخليج العربي وآسيا الوسطى بجمهورية إيران الإسلامية، الدولة المعادية التي تعرقل تحقيق هذه الأهداف ، وتُعد جمهورية إيران الإسلامية إحدى المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة ، ويتمثل الهدف النهائي للجمهورية الإسلامية في منعها من امتلاك أسلحة نووية وإزالة الخطر الذي تُشكله على مصالحها في المنطقة ، وبينما فضّل الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية الدبلوماسية والمفاوضات مع جمهورية إيران الإسلامية لحل الأزمة، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية تصعيدية ضدها منذ اكتشاف برنامجها النووي ، وفيما يتعلق بإمكانيات التعامل مع جمهورية إيران الإسلامية وسبل معالجة المشكلة النووية الإيرانية، فقد أدى ذلك إلى صراعات خطيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ودول رئيسية أخرى.

يتفق الجميع على أنه لا ينبغي أن تتمكن جمهورية إيران الإســـلامية من امتلاك أســـلحة نووية ، فمنذ الرئيس الأمريكي الســـابق بيل كلينتون وحتى دونالد ترامب، بذلت الولايات المتحدة عددًا من المحاولات المتضـــافرة لوقف البرنامج النووي الإيراني ، وقد نفّذ كل رئيس عددًا من السياسات الخارجية المصممة لمنع إيران من تحقيق هدفها في امتلاك أسلحة نووية ، وشملت هذه التدابير حلولاً دبلوماسية، وضغوطًا دولية، وعقوبات اقتصادية، وحتى عملاً عسكريًا ، ولردع الإيرانيين

[1] قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي (1957-2020) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ص 99 - 101 .

وتطويرهم للأسلحة النووية، فإن جميع هذه التدابير ممكنة. ردًا على التهديد النووي الإيراني ، سعت الولايات المتحدة إلى التعاون متعدد الأطراف، والمشاركة الدبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب كوسائل لمنع جمهورية إيران الإسلامية من تحقيق أهدافها المتعلقة بالأسلحة النووية ، وقد اعتمدت السياسة الأمريكية تجاه جمهورية إيران الإسلامية باستمرار مزيجًا من الحوافز والعقوبات، من إدارة كلينتون إلى إدارة أوباما ، وقد سمحت الطريقة التي أدارت بها الولايات المتحدة أعمالها لها بممارسة ضغوط دبلوماسية قوية أو عقوبات اقتصادية، ولكن كان لديها أيضًا خيار تخفيف العقوبات وتعزيز العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية من خلال العمل على وقف برنامجها للأسلحة النووية ، حيث مثّل قرار دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق وممارسة أقصى قدر ممكن من الضغط لوقفه تغييرًا جوهريًا في السياسة الخارجية الأمريكية ، وكان هذا مثالًا صارخًا على اختلاف نهج إدارة ترامب في السياسة الخارجية تجاه جمهورية إيران الإسلامية عن نهج الإدارات الأخرى، وخاصة إدارة أوباما .

كانت سياسة أوباما الخارجية واضحة في تأكيدها على رغبة الولايات المتحدة في حل المشكلة الإيرانية دبلوماسيًا وسلميًا ، وترى إدارة ترامب أن الضغط الاقتصادي هو أفضل سبيل لمواجهة الخطر النووي الإيراني ومنعها من تطوير أسلحتها النووية.[1]

- **العقوبات كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية حيال جمهورية إيران الإسلامية**

تعد العقوبات الاقتصادية أداة رئيسية في السياسة الاقتصادية الدولية، وتستخدمها القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كأداة ردعية لتحقيق أهداف استراتيجية سياسية أو اقتصادية. تاريخياً، منذ فترة عصبة الأمم، كانت العقوبات الاقتصادية تُعتبر بديلاً عن استخدام القوة العسكرية، حيث أوصى الرئيس الأمريكي ويلسون بالعقوبات الاقتصادية باعتبارها أسرع وأكثر فعالية من الحروب ، وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة للضغط على إيران ومنعها من تحقيق طموحاتها النووية ، حيث سعت إلى تطبيق العقوبات في مجالات متعددة مثل منع توريد الأسلحة، فرض القيود التجارية، حجب الاستثمارات، وغيرها.

بدأت العقوبات الأمريكية ضد إيران بعد ثورة 1979، حيث تم تجميد الأصول الإيرانية وحظر ممتلكات إيران في الولايات المتحدة. ومع حرب العراق–إيران (1980–1988)، تم فرض مزيد من العقوبات، خاصةً على مبيعات الأسلحة وقطع الغيار العسكرية ، واستمر هذا النهج حتى بعد وفاة آية الله روح الله الخميني عام 1989، حيث ظلت إيران تُعتبر عدواً رئيسياً في الشرق الأوسط ، في عام 1992 تم تبني قانون حظر انتشار الأسلحة الإيرانية الذي منع أي نقل تكنولوجيا أو سلع لإيران ، وفي عهد الرئيس بيل كلينتون، اشتدت العقوبات الأمريكية، حيث سعى لتوسيعها عبر قانون العقوبات الذي استهدف الاقتصاد الإيراني، وقام بفرض عقوبات على الشركات التي استثمرت في قطاع الطاقة الإيراني. كما أطلق أوامر تنفيذية في عامي 1995 و1996 بحظر الاستثمار الأمريكي في قطاع الطاقة الإيراني ومنع التجارة مع إيران ، ورغم أن الإدارة الأمريكية حاولت إقناع الحلفاء الأوروبيين بالالتزام بتلك العقوبات، إلا أن جهودها فشلت في الحصول على تعاون كامل من الدول الأوروبية.

في عهد الرئيس باراك أوباما ازدادت العقوبات على إيران بشكل كبير، حيث عملت الولايات المتحدة على حشد الدعم الدولي لزيادة الضغوط على إيران من خلال فرض عقوبات اقتصادية بالإضافة إلى هجمات إلكترونية. كان لهذه العقوبات تأثير كبير على الاقتصاد الإيراني، إذ تراجعت صادرات النفط الإيرانية من 2.5 مليون برميل يومياً إلى 1.2 مليون برميل،

[1] قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي (1957-2020) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

مما أســهم في ارتفاع التضــخم بنســبة 40% وتراجع الناتج المحلي بنســبة 20% ، كما أن العقوبات أثرت على التبادل التجاري مع العالم الخارجي، بما في ذلك تجميد الأصول الإيرانية في الخارج ووقف تعاملاتها المالية عبر البنوك العالمية. ورغم التأثيرات السلبية التي خلفتها العقوبات على الاقتصاد الإيراني، فإنها لم توقف بشكل كامل برنامج إيران النووي، لكنها بطأت تقدمه بشــكل ملحوظ ، ويرى بعض المســؤولين الأمريكيين أن العقوبات الاقتصــادية قد أســهمت في إبطاء توســع البرنامج النووي الإيراني، خاصة في مجالات مثل إنتاج أجهزة الطرد المركزي.[1]

منهجية الدراسة

1. **منهج الدراسة**

المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الأساسي الذي سيتم اتباعه في هذه الدراسة. سيتم استخدام هذا المنهج لتحليل تطور العلاقات الإيرانية–الأمريكية في سياق الملف النووي الإيراني، مع التركيز على تفسير وتحليل البيانات المتاحة ، كما سيتم استخدام المنهج التاريخي لفهم تطور هذه العلاقات عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج المقارن لتقييم الاختلافات بين الفترات المختلفة من التعاون والصراع بين البلدين بناءً على التغيرات في السياسات النووية.

2. **أدوات الدراسة**

- **المراجعة الأدبية:** سيتم تحليل الدراسات السابقة، المقالات الأكاديمية، والتقارير السياسية حول العلاقات الإيرانية–الأمريكية والملف النووي الإيراني.
- **التحليل الوثائقي:** سيتم تحليل الوثائق الحكومية مثل الاتفاق النووي (JCPOA)، تصريحات المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين، والعقوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

3. **مصادر جمع البيانات**

- **المصادر الأولية**

الاتفاقيات الرسمية بين إيران والولايات المتحدة، مثل اتفاقية عام 2015 (JCPOA).

تقارير من المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

بيانات وبيانات صحفية رسمية من وزارة الخارجية الأمريكية والسفارة الإيرانية.

تصريحات رسمية من الرئيس الأمريكي والقيادات الإيرانية.

- **المصادر الثانوية**

الدراسات الأكاديمية السابقة حول البرنامج النووي الإيراني.

كتب ومقالات أكاديمية تحليلية تتناول العلاقات الإيرانية–الأمريكية وتأثيرات الملف النووي.

تقارير صحفية دولية من وكالات الأنباء الرئيسية.

دراسات صادرة عن مراكز البحث والدراسات الدولية المعنية بالعلاقات الدولية والملف النووي.

[1] قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي (1957-2020) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ص ١٠٤ - 107 .

4. **عينة الدراسة**

عينة الدراسة ستتكون من عينة هدفية تضم حوالي 40 مشاركًا، تشمل صناع القرار والمسؤولين الحكوميين من الولايات المتحدة وإيران، مثل الدبلوماسيين وخبراء السياسة الخارجية، بالإضافة إلى خبراء في العلاقات الدولية المتخصصين في الملف النووي الإيراني ، وسيتم اختيار هؤلاء المشاركين بناءً على تأثيرهم المباشر في العلاقات الثنائية والسياسة الخارجية للبلدين ، كما سيتم تحليل التقارير الرسمية والدراسات التحليلية التي تتعلق بالاتفاق النووي الإيراني وتداعياته.

5. **أساليب التحليل**

- **التحليل الكمي:** سيتم استخدام التحليل الكمي لتقييم تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني بناءً على البيانات الاقتصادية المتاحة (مثل معدلات التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة). ستتم مقارنة هذه البيانات قبل وبعد تطبيق العقوبات.
- **التحليل النوعي:** سيتم استخدام التحليل النوعي لفهم العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة وتفسير تصريحات وأفعال القادة السياسيين في البلدين. كما سيتم تحليل النصوص المتعلقة بالاتفاق النووي وتأثيره على السياسات الإيرانية والأمريكية.
- **التحليل المقارن:** سيتم مقارنة تطورات العلاقات الإيرانية–الأمريكية في فترات مختلفة (قبل وبعد توقيع الاتفاق النووي، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وأثر ذلك على التوترات الحالية).

6. **حدود الدراسة**

- **الحدود الزمنية** : ستقتصر الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من بداية البرنامج النووي الإيراني (أوائل التسعينيات) حتى الوقت الراهن، مع التركيز على الاتفاق النووي (JCPOA) وتداعيات انسحاب الولايات المتحدة منه في 2018.
- **الحدود المكانية** : ستركز الدراسة على العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، مع استعراض بعض التأثيرات على العلاقات الدولية في المنطقة (مثل الخليج العربي وأوروبا).

نتائج الدراسة

1. كان للبرنامج النووي الإيراني دور بارز في تصعيد التوترات السياسية بين إيران والولايات المتحدة، حيث ساهم في توسيع الخلافات في المجالات الأمنية والدبلوماسية بين البلدين.
2. العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران أثرت بشكل بالغ على الاقتصاد الإيراني، إذ أدت إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة التضخم، مما منح الولايات المتحدة مزيدًا من النفوذ في المفاوضات.
3. توقيع اتفاقية إيران النووية في 2015 أدى إلى تحسن مؤقت في العلاقات بين البلدين، حيث تم تخفيف بعض العقوبات الدولية، لكن هذا التحسن كان غير مستمر.
4. انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في 2018 تسبب في تجدد التوترات، مما أثار ردود فعل سلبية من إيران وحلفائها، وأسهم في تصعيد العقوبات مجددًا.
5. الملف النووي الإيراني أثر بشكل كبير على العلاقات الإيرانية مع جيرانها في المنطقة، مما دفع دولًا مثل السعودية وإسرائيل إلى تعزيز تحالفاتها مع الولايات المتحدة.
6. لعبت روسيا والصين دورًا مهمًا في دعم إيران في مواجهة الضغوط الأمريكية، مما قلل من تأثير العقوبات من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي مع إيران.

7. أحدث الملف النووي الإيراني تغييرات في الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث زادت الولايات المتحدة من تحالفاتها العسكرية مع دول الخليج وإسرائيل.
8. اتفاق 2015 أسهم في تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل مؤقت، لكنه لم يساهم في حل القضايا الأساسية مثل دور إيران في النزاعات الإقليمية، مما أبقى التوترات قائمة.
9. الملف النووي الإيراني كان له تأثير على السياسات الداخلية الإيرانية، حيث استغلته الحكومة لتقوية موقفها السياسي داخليًا وتعزيز القومية الإيرانية في مواجهة الضغوط الغربية.
10. مستقبل العلاقات الإيرانية–الأمريكية في ظل الملف النووي يعتمد على التغيرات السياسية الداخلية في كلا البلدين، إضافة إلى مواقف القوى الدولية الأخرى، مما سيحدد مسار هذه العلاقات في المستقبل.

توصيات الدراسة

1. ينبغي على الولايات المتحدة وإيران العمل على تعزيز الحوار مع القوى الكبرى الأخرى مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي لضمان استقرار الاتفاقات النووية وتخفيف حدة التوترات.
2. يُوصى بعودة الولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي مع إيران، مع تضمين تعديلات قد تعزز الشفافية وتقيد برنامج إيران النووي بشكل أكثر صرامة.
3. ينبغي وضع خطة لتخفيف العقوبات المفروضة على إيران تدريجيًا، بشرط أن تلتزم إيران بالتحقق المستمر من برنامجها النووي، مما يساعد على تحسين الاقتصاد الإيراني وتقليل التوترات.
4. يجب على إيران التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وتوفير تقارير دقيقة ومنتظمة حول أنشطتها النووية، مما يساهم في تعزيز الثقة المتبادلة.
5. يُوصى بتطوير آليات للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط بين إيران ودول الخليج العربية، بما يسهم في خلق بيئة آمنة تعزز الاستقرار الإقليمي.
6. من الضروري أن تعيد الولايات المتحدة تقييم سياستها تجاه إيران، مع التركيز على تبني مواقف مرنة تجاه التعاون النووي في إطار الأمن الدولي، دون الإضرار بالمصالح الإقليمية.
7. يُوصى بأن تعمل الولايات المتحدة والدول الغربية على دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في إيران، مما يساهم في استقرار الحكومة الإيرانية ويقلل من الحاجة إلى التصعيد النووي.
8. يجب فتح قنوات حوار أمني بين الولايات المتحدة وإيران لبحث القضايا التي تثير القلق، مثل الأنشطة الإيرانية في الشرق الأوسط، بهدف تجنب التصعيد العسكري في المنطقة.
9. ينبغي تعزيز التفاهم الشعبي بين الشعبين الإيراني والأمريكي من خلال البرامج الثقافية والتعليمية التي يمكن أن تقلل من العداء وتعزز التواصل بين البلدين.
10. يجب على الولايات المتحدة وإيران وضع استراتيجيات طويلة الأمد للتعامل مع قضايا الأمن النووي في المستقبل، بما في ذلك تحسين التنسيق بين الوكالات الدولية لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، ص ٢–٣ .
2. الرشـــدان عبد الفتاح اورنا الخماش (2017م) تركيا والبرنامج النووي الإيراني وحدود الاتفاق والاختلاف (2002–2016) المركز العربي للدراسات والأبحاث ، ص 67 .
3. الرشـــدان عبد الفتاح (2017م) تركيا والبرنامج النووي الإيراني وحدود الاتفاق والاختلاف (2002–2016) المركز العربي للدراسات والأبحاث ، ص ٥٤ .
4. عبد الهادي، حسين (2011م) ، البرنامج النووي الإيراني وانعكاسات على الأمن القومي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة غزة ، ص 36 .
5. محمود، إبراهيم أحمد (2005م) ، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد ، ط 1 ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص 78 .
6. عبد السلام، محمد (2008م) ، الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الاستراتيجي حول إيران 2007، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية ، القاهرة ، ص 22 .
7. قدر محمد الفايز (٢٠٢١م) ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران حيال برنامجها النووي (1957–2020) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ص ٤٤ – ٤٥ .
8. زهرة، عطا محمد (2015م) ، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت ، ص ١٠ .
9. محمود احمد ابراهيم (1998م) البرنامج النووي الإيراني: التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، ص 136 .
10. السهلي، عبد الله محمود (2014م) ، رؤية استراتيجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، ص ٧٥ .
11. الهبيدة، فلاح سعد مجبل (2012م) ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية 2003–2012 رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، ص ٤٤ .
12. الغالب على (2020م) ، القدرات إيرانية العسكرية التقليدية، دراسات خاصة الموسوعة الرشيد ، ص 32.
13. ايمن يوسف (2008م) ، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد مجلة اتحاد الجامعات العربية للابحاث، مجلد 9 ، عدد 11، ص ١٥٦.
14. محمود حمدي أبو القاســم (٢٠٢٢م) ، تأثير العامل الأيديولوجي على العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد توقيع الاتفاق النووي 2015 ، كلية التجارة – جامعة بورسعيد – قسم العلوم السياسية والإدارة العامة .
15. ابداح اماني ايمن و العزام امين علي مع (2010م) ، التقارب الأمريكي – الإيراني واثره على الشـــرق (2015 – 1991) ، جامعة آل البيت ، المفرق .

المراجع الاجنبية

1. Hill.Christopher (2003) The Changing Politics of Foreign Policy) Hampshire, UK:Palgrave Macmillan, p.466
2. Lal, Shohan (ed), (2006), Perspectives on current Affairs, New Delhi: Natraj Publishers, Publication Division, Dehradun.p.102 - 107.

3. Kerr Paul (2009) Iran's Nuclear program: Status, Congressional Research Service.p.1
4. Mahasneh, S., & Al-Mashaqbeh, A. (2023). The Impact of Iran's Nuclear Program on Iranian-American Relations (2010-2021). Dirasat: Human & Social Sciences, 50(3).
5. Shannon, K. J. (2019). Iran-US Relations. In Oxford Research Encyclopedia of American History.
6. Muhealddin, T. K. (2025). Repercussions of the United States' Withdrawal from the International Iranian Nuclear Agreement. European Journal of Law and Political Science, 4(1), p.24-32.
7. Awale, R. F. M. (2024). The Rise of Neoconservative Foreign Policy and its Impact on American-Iranian Relations (1973-1976) (Doctoral dissertation, Debreceni Egyetem (Hungary)).